

ظمروح مجهوض.. أحلام مؤجلة.. ومعاناة بلا حدود



■ حكاية نزيه وقرار جمهوري تم تعطيله واجهاض مضاميته.. عبت.. حد الفساد الجائر.. وهساد.. حد الدم.. نتحدث عن أخطر قطاع وخدمة طبية وعلاجية.. عن «الدم» عن حياة المواطنين وسلامة المجتمع.. التحقيق التالي يفتح ملفاً مثقلاً بالنزيه.. بالعبث.. وبالمرارة.. ونسأل: إذا وصل العبث والتسويف والمنازعة إلى حدود كريات الدم الحمراء، فمن يعصمنا بعد من النزيه الرهيب؟!

تحقيق: أمين الوائلي

«المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه»:



من عطل القرار الجمهوري رقم (85).. ومن أفرغ «بنك الدم» من الرصيد؟!!

معنى المستشفى - خلف قسم الطوارئ - ومع ذلك فإنه ليس مرغوباً ولا مرحباً به هناك (١) وكأنه نخل على المساحة التي يقوم عليها. ويشكو المركز وإدارته من «الضيق» وعدم توافر غرف كافية للإدارات والأقسام الحالية، فضلاً عن الحاجة إلى إنشاء أقسام أخرى من صلب أعمال المركز وأهدافه، وخصوصاً أقسام تعنى بلحوصات أمراض الدم الوراثية وأمراض القلب. والأشد مرارة وإيلاماً - بعد كل ذلك - هو ما كشفته لنا المصادر عن أن المساحة الواسعة والخالية داخل حرم مستشفى السبعين كان جزءاً منها فقط يكفي لتأسيس مبنى حديث ومتكامل للمركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه (بنك الدم) وقد تكفل بالتحويل للبناء وتوفير أجهزة طبية حديثة للمركز - بعد الإنشاء - عدد من الماتنن (دول ومؤسسات) ابتداءً من إحصائهم بعمل المركز واستعدادهم للتعاون وتمويل الإنشاءات والتجهيزات الخاصة به. .. ولكن - وهنا سوف نأسف بلا توقف - تبخر كل ذلك، وتم إهدار الفرصة وتبديدها بلا حساب.. لماذا؟ فقط لأن إدارة مستشفى السبعين رفضت ذلك، ورفضت الموافقة بالتنازل عن جزء يسير من المساحة الكبيرة والخالية هناك! ليس هذا فحسب، بل ولأن المسؤولين التنفيذيين الحريصين في وزارة الصحة لم يكونوا حريصين على اغتنام عرض سخى بخدم الصحة والسكان ويقدم خدمة وطنية جليلة، فلم تفلح مذكرات ومطالبات مديرة المركز بإقناع وزارة الصحة بضرورة التجاوب لإقناع إدارة السبعين (المستشفى) بالموافقة على المشروع وتخصيص جزء من المساحة لصالح المبنى الموعود!

لا تسأل عن الفروع
وثاناً، لم يتم فصل خدمات فحص ونقل وسلامة الدم من المختبرات في المشافي وإلحاقها بالمركز.. بحسب القرار.. وبالتالي لم يقع المركز بالرقابة والإشراف على أحد من هؤلاء.. بل ولإزالة المختبرات المركزية تمارس مهامها كبنوك للدم، ولا تلتزم المستشفيات الحكومية أو الخاصة بمرجعية المركز والرجوع إليه في طلب ونقل وفحص والتأكد من سلامة الدم. هذه مهمة يسيرة يمكن لوزارة الصحة أن تقوم بها وتلزم الجميع بمرجعية «بنك الدم» أو المركز الوطني.. وسوف نتجنب كثير مخاطر ومضاعفات ونضمن عملاً نوعياً متخصصاً وأماناً.. والسؤال: متى تقوم الوزارة بذلك؟

سوق سايبة
يعتبر المركز الجهة الوحيدة المخولة للقيام بعمليات فحص وجمع وتخزين وتوزيع الدم ومشتقاته إلى بنوك الدم في المستشفيات العامة والخاصة، ومتابعة بيانات استخدامه.. كانت هذه المادة الثامنة في القرار الجمهوري بإنشاء المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه.. وعملياً هذا لم يتم حتى الآن.. هل الأمر مؤسف؟

إشارة أخيرة
قد يكون مهماً - قبل الانصراف وطى الأوراق - الإشارة إلى العصور في الجانب التوعوي والإعلامي كجزء من مهمة المركز التوعوية والجمع وتنظيمه على التفرع بالمدم عبر وسائل الإعلام المختلفة، كما نصت المادة الخامسة «السنبة» من قرار الإنشاء.. مسعود، وقفروه عن الممارسة الواسعة التي التوعية بأهمية التبرع الطوعي بالدم كواجب وطني وتنسائي، لتوفير كميات كافية وأمنة لجميع المرضى خصوصاً مرضى الأورام السرطانية وأمراض الدم والذين يحتاجون لنقل دم مستمر.. علاوة على أن الميزانية المتواضعة للمركز لا تسمح له بتبني دعايات وحملات إعلامية مكثرة، وإن كان قد بادر بفعل ذلك بمجهودات ذاتية أكثر من مرة.

أما بعد..
ثمة مسؤولية يجب أن يتحملها أكثر من طرف وجهه.. إزاء هذه الحالة المناوية والعبث التدميري الحاصل.. التعامل مع قضية خطيرة بخطورة الدم والصحة العامة والسلامة العامة والأمن الصحي القومي لليمن.. بهذه الطريقة يستوجب أكثر من احتجاج ورفض وتأسف.

- العبث يجب أن يتوقف.. والقرار الجمهوري يجب إنفاذه واحترامه.. وعلى الجهات التنفيذية المعنية القيام بواجباتها ومراجعة سياسة التطيش/حجناً.. والتطيش/حجناً آخر.. هذه صحة بلد.. وسلامة ناس.. وحسبنا مواطنون.. هل الأمر أقل خطورة حتى لا يلتفت إليه أحد؟!

- باختصاص: أوقفوا النزيه الحاصل.. بلون الدم ■



بلون «كريات الدم الحمراء»:

أوقفوا هذا العبث.. أوقفوا هذا النزيه!

صاغت منحة مالية كبيرة لبناء المقر المركزي لبنك الدم لتزويده بالأجهزة الحديثة

يرفض «مستشفى السبعين» جوار «المركز الوطني».. وكم تتحمل «الصحة» من المسؤولية

من يستورد أجهزة فصل الدم؟ ومن يراقب دخول الدم المستورد ومشتقاته إلى اليمن

ومهامه وبرامجه بالتعبئة المالية لوزارة المالية - سواء تبعية مباشرة أو غير مباشرة، بل ضمنياً، والمعنى وأحد في الحالتين: لأن المركز في هذا الجول لا حول له ولا قوة..

وفي هذه وتلك.. حوَّسور المركز والظموح الذي انطوت عليه فكرة ومشروع إنشائه، من الجهتين «الشخصية الاعتبارية..» والذمة المالية، وبعد ذلك يساوتت: إن هو الفساد في هذه الحالة!

مناهة الاختصاصات
يُعترض أن يتولى المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه ممارسة اختصاصات محددة ومشاور إليها سابقاً، ومن ضمنها الإشراف على بنوك الدم في المراكز الفرعية في المحافظات والمختبرات لتفسيحاً لإحكام قرار الإنشاءات الجمهوري - والشريعات الناظمة.

وقبل ذلك أنطأ القرار الجمهوري بالمركز العمل ضمن أهداف محددة، وأولها: تنظيم وتطوير خدمات فحص وسلامة نقل وحفظ واستخدام الدم ومشتقاته في كافة المحافظات بفصلها عن المختبرات وربطها بالمركز الوطني وقفروعه.. أيضاً - نصحت المادة الرابعة من القرار الجمهوري على ما يلي: «يكون المقر الرئيسي للمركز العاصمة صنعاء ويجوز أن ينشئ فروعاً له في محافظات الجمهورية بقرار من الوزير بناء على عرض من المدير العام..»

والآن.. ما الذي تحقق.. أو لم يتحقق من هذه الأهداف والخطط.. بسيطة - مرة ثانية ورابعة - لم يتحقق جِأً أو كل ما ورد للنقو.. والتفاضل في - بإيجاز.. لم يتم إنشاء فروع للمركز في المحافظات.. لأن المركز الرئيسي - أصلاً - في العاصمة صنعاء لا يستطيع من أوله أعماله ومهامه لأسباب عدة منها التبعية لوزارة المالية في الجانب المالي والميزانية - وتعتقت هذه الأخيرة - لا أقول الوزير شخصياً بل الإدارة المعنية بالتعامل والتعاون.

ناهك من أن القرار نص: «يتولى مدير عام المركز إدارة المركز وتصريف شؤونه المالية والإدارية والفنية، والحال أن هذا غير متحقق ولا متاح، والمعلومات المؤتوقة لدينا تؤكد حصول مضايقات على مدير عام المركز (المديرة حالياً) من قبل مندوبي المالية..» زده على ذلك أن تخفيض ومناقصة الميزانية التشغيلية للمركز بتعاقد عن تلك التي كانت مقررة عند افتتاح المركز قد أمر مباشرة على برامج عمل المركز وأهدافه.



حكاية قرار..

أنشئ المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه بموجب القرار الجمهوري رقم (٨٥) في ٧ مايو ٢٠٠٥ م.. وبدأ العمل فعلياً في ٢٠٠٦/١٨ م.. فيما افتتح الرسمي للمركز في ٢٠٠٦/٤ م.. ويتمتع المركز - بحسب نص القرار الجمهوري - بالشمسية الاعتبارية وذمة مالية مستقلة لتحقيق أهدافه، ومقره الرئيسي العاصمة صنعاء وله صلاحية إنشاء الفروع في المحافظات بقرار يصدر من وزير الصحة بناء على عرض من المدير العام للمركز. الفكرة من إنشاء المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه استهدفت أن يكون بنك الدم الرئيسي في اليمن.. وينتخب به مسؤولية ومهام تنظيم وتطوير خدمات فحص وسلامة نقل وحفظ واستخدام الدم ومشتقاته في كافة المحافظات..

إضافة إلى توفير الدم بكميات كافية لتلبية الاحتياجات لكافة المرافق الصحية، ووضع المواصفات والشروط والضوابط اللازمة لتنظيم كافة خدمات نقل الدم.. وضمان سلامة نقله وحمايته من التلوث وخلوه من الأمراض والأضرار المتوقعة عبر الدم، بما في ذلك إجراء الفحوصات على مشتقات الدم والتي تورد للجمهورية اليمنية من الخارج (مثل الألبومين، العامل الثامن، وغيرها).

من المسؤول؟

ستور المهام والمسؤوليات التي يتحملها المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه، يذهب إلى أبعد من المهام الأتية أو الوظيفية المقتصرة على عمل واحد وإنه أو الي..

وأراد صانع القرار أن يتحول المركز إلى بنك مركزي ووحيد للدم في اليمن، ضماناً لعمل نوعي متخصص.. حرفي.. من.. وباخذ الوسائل والتقنيات العلمية.. وتشير قائمة المهام والاختصاصات السابقة إلى درجة قصوى من العناية والاهتمام في توفير عمل مؤسسي منظم وفعال.. يتولى المركز بموجبها وحده مهام التنظيم والإشراف والتطوير وكل ما يتعلق بهذا القطاع..

ولكن.. ثمة ما لا يدع على الارتياح، بل القلق والتدبر إلى حدود الجار بالسوق، والاستناد بالسلطات المعنية للقيام بواجباته وتحمل كامل المسؤولية في عدم إنشاد بنوك ومضامين القرار الجمهوري الموقع من رئيس الجمهورية - أعلى سلطة دستورية وتنفيذية في البلاد..

لا تزال عوائق جمة.. ومنعصات كثيرة وثقلته تحول بين المركز وبين القيام بصلاحاته وواجباته على أكمل وجه وبحسب محددات الحاجة الوطنية والإنسانية إليه والتي استوعبها منطوق القرار الجمهوري سالف الذكر.

كما لا يزال المركز يعاني من تدخلات.. وتدخلات، ويهني ذلك بسياطة متناهية.. ومؤسفة.. أن أخطر وحاديث حوث أخطاء باهظة ومضاعفات صحية غير مأمونة في حالات محتملة لنقل الدم واستخدامه الطبية نقل مائة وثلاثة..

والسؤال الطبيعي.. وقد يعني هذا الكلام أنها تتحمل المسؤولية كاملة، لجهة كونها المعنية بإزام القطاع الصحي وترفعاته (المشافي الحكومية، المختبرات المركزية، وإيضاً المشافي الخاصة والأهلية) بمرجعية المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه فيما يتعلق بنقل وفحص وسلامة الدم والحاجة إليه في الحالات المرضية والعلاجية..

والذي حدث أن الوزارة لم تترام حسناً.. ولم تقم بدورها الرقابي، والتنفيذي، والبيد من ذلك تم توفير الأجزاء الملائمة لسير العمل وترجع المركز في إنقاذ مهامه ومسؤولياته، وبحسب معلومات ومصادر مطلعة، وبحسب الواقع الذي شاهدها ورصدناه على الأرض، فإن جزءاً مهماً ورئيسياً من المشكلة يكمن في ضعف - إن لاقل انعدام - التنسيق والمرونة اللازمة لمعاونة المركز على بسط اختصاصاته الطبية والإنسانية.. وسوف اشير إلى الوزارة باعتبارها الجهة المسؤولة عن ذلك، ولها أن توضح أو تكذب أو تقعد ونصف الواقع بحسب رؤيتها وما لديها من مبررات.

القرار الجمهوري كان واضحاً في إعطاء المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه صفة وضعية الشخصية الاعتبارية وتمتعته بذمة مالية مستقلة لتحقيق أهدافه، هذا في أصل الشيء أو ما يجب أن يكون.. وما هو كائن فعلياً يقول بأن الشخصية الاعتبارية تم تفريرها.. كما تم خلق الذمة المالية.. ولم تفعل وزارة

الخدمات الصحية في توفير دور الوصاية على مركز طبي وخدمي مهم وخطير إلى هذه الدرجة من الإهمال.. وبقي المركز محكوماً في كثير من الأحيان وعلى كثير من أعماله

بافتراض أن يكون الوضع السابق والمختل تماماً قد تغير.. وصارت المسؤولية والوظيفة كاملة إلى المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه منذ بدايات العام ٢٠٠٦ م مع بدء عمل المركز ودوران الحياة فيه.. وللأسف - وسوف نأسف أكثر من ذلك لاحقاً - فإن هذا لم يحدث، وبقي الوضع على ما هو عليه.. برغم بداية مباشرة وقوية سجلها المركز، وبرغم شهادات وإشادات تواتت من أشقاء (قطر، الأردن، مثلاً) واصدقاء

اجانب بحق المركز وفكرة تاسيسه وتقديم إمكاناته الفنية والانشباط الطبي في مزاولة الخدمات المتعلقة بنقل وحفظ الدم والتأكد من

صحة «بنك الدم»..